

النماذج التالية هي نماذج استرشادية للوكالات العامة: يرجى اختيار النموذج الأنسب  
تبعاً لطبيعة الموكل / الموكلّة أو الموكلون والموكل إليه / إليها أو اليهم.

وتُترك مسألة اعتماد الوكالة للجهات المختصة في المملكة للاعتبارات التي تراها مناسبة.

## وكالة عامة

(للإستخدام داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط)

انا الموقع أدناه / \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_ ورقمي الوطني (-----)، أقر  
/ بأنني قد وكلت عني وأقمت مقام نفسي وعضوا عن ذاتي وشخصي السيد  
\_\_\_\_\_ ، ورقمه الوطني ( ) أو رقم جواز سفره

( ) ، وذلك لينوب عني بالإشراف والمناظرة والإدارة والتصرف الكامل بكافة أموال المنقولة وغير المنقولة الكائنة في المملكة الأردنية الهاشمية فقط، سواء كانت هذه الأموال تخصني أو اتصلت الي بطريق الإرث الشرعي عن أي كان، وبالإجارة وطلب إخلاء المأجور وتوجيه الإنذارات وأوامر الدفع والمطالبة بالفائدة والرهن وفك الرهن والإبراء والبيع لمن يشاء بالثمن والبدل الذي يراه مناسباً وقبض الثمن ، وفي شراء وفرز الأراضي وتسجيل الأراضي والعقارات والشقق السكنية والسيارات والأسهم في الشركات وسندات التنمية وأية أموال أخرى وتسجيلها باسمي ، وفي طلب القسمة وإزالة الشبوع والضم والتوحيد والمبادلة، وفي بيعها والتنازل عنها لمن يشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت والحصول على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية وغيرها باسمي /أو بالإشتراك مع الغير أو مع نفسه، وفي إدخال الشركاء وتعيين الحصص واستلام أية تعويضات وبدلات إستملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية وريديات وأية مستحقات أخرى من أية جهة كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور التخارج، وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عني على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك وشركات التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين والتموين وكافة فروعها وأمانة عمان الكبرى والبلديات وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الإجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة ، وعموما كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي اقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم الشرعية والمحاكم على اختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحا وبداية واعتراضا واستئنافا وتمييزا وإعادة وتصحيحا، وفي التبليغ وإقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمصلحين وعزلهم و/ أو التصديق على قراراتهم وفي اعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء والإشتكاء عن الأحكام وبمراجعة دوائر الإجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/ أو رفضها، وفي طلب الحبس وطلب إلقاء الحجر وتثبيته أو فكه ، وبالصلح والإبراء والإقرار غير المضر، وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي الإقتراض باسمي من البنوك والمؤسسات المالية ورهن أموال المنقولة وغير المنقولة تأميناً للقروض الممنوحة للغير، وفي فك الرهن وفي فتح الحسابات لدى البنوك وغيرها وبالسحب منها والإيداع باسمي والتوقيع عني لكفالة الغير على عقود التسجيلات لدى البنوك ، وفي صرف الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي كل ما يجوز التوكيل به شرعا وقانونا ذكر أو لم يذكر ولو كان ذكره مشروطا وواجبا.

ويستثنى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن "للأراضي الواقعة تحت الإحتلال أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948". وكالة عامة مطلقة وشاملة ومفوضة لرايه وقوله وفعله وله بموجبها توكيل من يشاء من الأشخاص والمحامين بما وكل به أو ببعضه وعزلهم المرة تلو المرة.

الموكل

وذلك يوم \_\_\_\_\_ تاريخ \_\_\_\_\_ / / .

## وكالة عامة

(للإستخدام داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط)

انا الموقع أدناه / \_\_\_\_\_ وأحمل بطاقة أحوال مدنية أردنية رقم \_\_\_\_\_  
الصادرة في \_\_\_\_\_ بتاريخ \_\_\_\_\_ ورقمي الوطني (-----)،  
أقر / بأنني قد وكلت عني وأقمت مقام نفسي وعضوا عن ذاتي وشخصي السيد \_\_\_\_\_  
ورقمه الوطني (-----) أو رقم جواز سفره (---) \_\_\_\_\_ وذلك لينوب عني بالإشراف والمناظرة والإدارة والتصرف الكامل بكافة أموال المنقولة وغير المنقولة الكائنة في المملكة الأردنية الهاشمية فقط، سواء كانت هذه الأموال تخصني أو اتصلت الي بطريق الإرث الشرعي عن أي كان، وبالإجارة وطلب إخلاء المأجور وتوجيه الإنذارات وأوامر الدفع والمطالبة بالفائدة والرهن وفك الرهن والإبراء والبيع لمن يشاء بالثمن والبدل الذي يراه مناسبا وقيض الثمن ، وفي شراء وقرز الأراضي وتسجيل الأراضي والعقارات والشقق السكنية والسيارات والأسهم في الشركات وسندات التتمية وأية أموال أخرى وتسجيلها باسمي ، وفي طلب القسمة وإزالة الشيوخ والضم والتوحيد والمبادلة، وفي بيعها والتنازل عنها لمن يشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت والحصول على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية وغيرها باسمي /أو بالإشتراك مع الغير أو مع نفسه، وفي إدخال الشركاء وتعيين الحصص واستلام أية تعويضات وبدلات إستملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية ورديات وأية مستحقات أخرى من أية جهة كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور التخارج، وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عني على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك وشركات التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وكافة فروعها وامانة عمان الكبرى والبلديات وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة ، وعموما كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي إقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم الشرعية والمحاكم على إختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحا وبداية واعتراضا واستئنافا وتمييزا وإعادة وتصحيحا، وفي التبليغ وإقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمصلحين وعزلهم و/ أو التصديق على قراراتهم وفي إعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء والإشتكاء عن الأحكام وبمراجعة دوائر الإجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/ أو رفضها، وفي طلب الحبس وطلب إلقاء الحجر وتثبيته أو فكه ، وبالصلح والإبراء والإقرار غير المضر، وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي الإقتراض باسمي من البنوك والمؤسسات المالية ورهن أموال المنقولة وغير المنقولة تأمينا للقروض الممنوحة للغير، وفي فك الرهن وفي فتح الحسابات لدى البنوك وغيرها وبالسحب منها والإيداع باسمي والتوقيع عني لكفالة الغير على عقود التسجيلات لدى البنوك ، وفي صرف الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي كل ما يجوز التوكيل به شرعا وقانونا ذكر أو لم يذكر ولو كان ذكره مشروطا وواجبا.

ويستثنى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن "للأراضي الواقعة تحت الإحتلال أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948". وكالة عامة مطلقة وشاملة ومفوضة لرأيه وقوله وفعله وله بموجبها توكيل من يشاء من الأشخاص والمحامين بما وكل به أو ببعضه وعزلهم المرة تلو المرة.

الموكل

وذلك يوم \_\_\_\_\_ تاريخ \_\_\_\_/\_\_\_\_/\_\_\_\_ .



## وكالة عامة

(للإستخدام داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط)

أنا الموقعة أدناه / ----- ، واحمل جواز سفر أردني رقم ----- الصادر في ----- بتاريخ ----- ورقمي الوطني (-----) ، اقر بأنني قد وكلت عني وأقمت مقام نفسي وعوضا عن ذاتي وشخصي السيد ----- ، ورقمه الوطني (-----) أو رقم جواز سفره (-----) وذلك لينوب عني بالإشراف والمناظرة والإدارة والتصرف الكامل بكافة أموال المنقولة وغير المنقولة الكائنة في المملكة الأردنية الهاشمية فقط، سواء كانت هذه الأموال تخصني أو اتصلت لي بطريق الإرث الشرعي عن أي كان، كما وله الحق أن يقوم مقامي لإتمام عملية حصر الإرث وحجة التخارج وغيرها من الإجراءات في هذا الشأن، وبالإجارة وطلب إخلاء المأجور وتوجيه الإنذارات وأوامر الدفع والمطالبة بالفائدة والرهن وفك الرهن والإبراء والبيع لمن يشاء بالثمن والبدل الذي يراه مناسباً وقبض الثمن ، وفي شراء وفرز الأراضي وتسجيل الأراضي والعقارات والشقق السكنية والسيارات والأسهم في الشركات وسندات التنمية وأية أموال أخرى وتسجيلها باسمي، وفي طلب القسمة وإزالة الشبوع والضم والتوحيد والمبادلة، وفي بيعها والتنازل عنها لمن يشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت والحصول على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات والمؤسسات والمحللات التجارية وغيرها باسمي منفردة أو بالإشتراك مع الغير أو مع نفسه، وفي إدخال الشركاء وتعيين الحصص واستلام أية تعويضات وبدلات إستملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية وريديات وأية مستحقات أخرى من أية جهة كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور التخارج ، وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عني على كافة الأوراق والمعاملات المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك وشركات التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وكافة فروعها وامانة عمان الكبرى والبلديات وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الإجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة ، وعموما كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي اقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم الشرعية والمحاكم على إختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحا وبداية واعتراضا واستئنافا وتمييزا وإعادة وتصحيحا، وفي التبليغ وإقامة البيئة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمصلحين وعزلهم و/ أو التصديق على قراراتهم وفي إعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء والإشتكاء عن الأحكام وبمراجعة دوائر الإجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/ أو رفضها، وفي طلب الحبس وطلب إلقاء الحجر وتثبيته أو فكه، وبالصلح والإبراء والإقرار غير المضر، وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي الإقتراض باسمي من البنوك والمؤسسات المالية ورهن أموال المنقولة وغير المنقولة تأمينا للقروض الممنوحة للغير، وفي فك الرهن وفي فتح الحسابات لدى البنوك وغيرها وبالسحب منها والإيداع باسمي والتوقيع عني لكفالة الغير على عقود التسجيلات لدى البنوك ، وفي صرف الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي كل ما يجوز التوكيل به شرعا وقانونا ذكر أو لم يذكر ولو كان ذكره مشروطا وواجبا.

ويستثنى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن "للأراضي الواقعة تحت الإحتلال أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948". وكالة عامة مطلقة وشاملة ومفوضة لرأيه وقوله وفعله، وله بموجبها توكيل من يشاء من الأشخاص والمحامين بما وكل به أو ببعضه وعزلهم المرة تلو المرة.

الموكلة

التاريخ:

## وكالة عامة

(للإستخدام داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط)

أنا الموقع أدناه / ----- ، واحمل جواز سفر ----- رقم  
----- الصادر في ----- بتاريخ ----- ، أقر / بأنني قد وكلت عني  
وأقمت مقام نفسي وعوضا عن ذاتي وشخصي السيدة / ----- ، ورقمها  
الوطني (-----) أو رقم جواز سفرها (-----) وذلك لتتوب عني بالإشراف والمناظرة  
والإدارة والتصرف الكامل بكافة أموال المنقولة وغير المنقولة الكائنة في المملكة الأردنية الهاشمية فقط، سواء  
كانت هذه الأموال تخصني أو اتصلت إلي بطريق الإرث الشرعي عن أي كان، وبالإجارة وطلب إخلاء المأجور  
وتوجيه الإنذارات وأوامر الدفع والمطالبة بالفائدة والرهن وفك الرهن والإبراء والبيع لمن تشاء بالثمن والبدل  
الذي تراه مناسبا وقيض الثمن ، وفي شراء وفرز الأراضي وتسجيل الأراضي والعقارات والشقق السكنية  
والسيارات والأسهم في الشركات وسندات التمنية وأية أموال أخرى وتسجيلها باسمي ، وفي طلب القسمة وإزالة  
الشيوع والضم والتوحيد والمبادلة، وفي بيعها والتنازل عنها لمن تشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت والحصول  
على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات والمؤسسات  
والمحلات التجارية وغيرها باسمي /أو بالاشتراك مع الغير أو مع نفسها، وفي إدخال الشركاء وتعيين الحصص  
واستلام أية تعويضات وبدلات استملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية وريديات وأية مستحقات أخرى من أية جهة  
كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور التخارج ، وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عني على كافة الأوراق والمعاملات  
المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك وشركات  
التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وكافة فروعها وامانة عمان الكبرى والبلديات  
وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة ،  
وعموما كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي إقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم  
الشرعية والمحاكم على اختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحا وبداية واعتراضا واستئنافا وتمييزا وإعادة  
وتصحيحا، وفي التبليغ وإقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء  
والمحكمين والمصلحين وعزلهم و/ أو التصديق على قراراتهم وفي اعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء  
والإشتكاء عن الأحكام وبمراجعة دوائر الإجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/ أو رفضها، وفي طلب الحبس  
وطلب إلقاء الحجر وتثبيتته أو فكه ، وبالصلح والإبراء والإقرار غير المضر، وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي  
الاقتراض باسمي من البنوك والمؤسسات المالية ورهن أموال المنقولة وغير المنقولة تأمينا للقروض الممنوحة  
للغير، وفي فك الرهن وفي فتح الحسابات لدى البنوك وغيرها والاقتراض منها باسمي وبالسحب منها والإيداع  
باسمي والتوقيع عني لكفالة الغير على عقود التسجيلات لدى البنوك والرهن في دائرة الأراضي ، وفي صرف  
الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي كل ما يجوز التوكيل به شرعا وقانونا ذكر أو لم يذكر  
ولو كان ذكره مشروطا وواجبا.

ويستثنى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن "للأراضي الواقعة تحت الاحتلال أو سلطة الحكم الذاتي  
ال فلسطيني بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948". وكالة عامة  
مطلقة وشاملة ومفوضة لرأيها وقولها وفعلها ولها بموجبها توكيل من تشاء من الأشخاص والمحامين بما وكلت  
به أو ببعضه وعزلهم المرة تلو المرة.

الموكل

-----

التاريخ:-----

## وكالة عامة

(للاستخدام داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط)

نحن الموقعون أدناه/ ----- ، واحمل جواز سفر أردني رقم -----  
----- الصادر في ----- بتاريخ ----- ورقمي الوطني (-----)، و-----  
----- واحمل جواز سفر رقم ----- الصادر في بتاريخ -----  
----- ، و----- واحمل جواز سفر -- رقم ----- الصادر في -----  
----- ، و----- واحمل جواز سفر -- رقم -----  
الصادر في ----- بتاريخ ----- ، نقر / بأننا قد وكلنا عنا وأقمنا مقام أنفسنا وعضا عن ذاتنا وشخصنا  
السيدة/-----، ورقمها الوطني (-----) أو رقم جواز سفرها (-----)  
-----) وذلك لتتوب عنا بالإشراف والمناظرة والإدارة والتصرف الكامل بكافة أموال المنقولة وغير المنقولة  
الكاننة في المملكة الأردنية الهاشمية فقط، سواء كانت هذه الأموال تخصنا أو اتصلت إلينا بطريق الإرث الشرعي عن  
أي كان، وبالإجارة وطلب إخلاء المأجور وتوجيه الإنذارات وأوامر الدفع والمطالبة بالفائدة والرهن وفك الرهن والإبراء  
والبيع لمن تشاء بالثمن والبدل الذي تراه مناسباً وقبض الثمن ، وفي شراء وفرز الأراضي وتسجيل الأراضي والعقارات  
والشقق السكنية والسيارات والأسهم في الشركات وسندات التنمية وأية أموال أخرى وتسجيلها بأسمائنا ، وفي طلب  
القسمة وإزالة الشبوع والضم والتوحيد والمبادلة، وفي بيعها والتنازل عنها لمن تشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت  
والحصول على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات  
والمؤسسات والمحللات التجارية وغيرها بأسمائنا منفردين /أو بلاشتراف مع الغير أو مع نفسها، وفي إدخال الشركاء  
وتعيين الحصص واستلام أية تعويضات وبدلات استملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية وريديات وأية مستحقات أخرى  
من أية جهة كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور الخارج ، وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عنا على كافة الأوراق  
والمعاملات المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك  
وشركات التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وكافة فروعها وامانة عمان الكبرى والبلديات  
وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة ،  
وعموماً كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي إقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم الشرعية  
والمحاكم على اختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحا وبداية واعتراضا واستئنافا وتميزا وإعادة وتصحيحا، وفي  
التبليغ وإقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمصلحين  
وعزلهم و/ أو التصديق على قراراتهم وفي اعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء والإشتراف عن الأحكام وبمراجعة  
دوائر الإجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/ أو رفضها، وفي طلب الحبس وطلب إلقاء الحجر وتثبيتته أو فكه ،  
وبالصلح والإبراء والإقرار غير المضر، وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي الاقتراض بأسمائنا من البنوك والمؤسسات  
المالية ورهن أموالنا المنقولة وغير المنقولة تأميناً للقروض الممنوحة للغير، وفي فك الرهن وفي فتح الحسابات لدى  
البنوك وغيرها وبالسحب منها والإيداع بأسمائنا والتوقيع عنا لكفالة الغير على عقود التسجيلات لدى البنوك ، وفي  
صرف الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي كل ما يجوز التوكيل به شرعا وقانونا ذكر أو لم يذكر  
ولو كان ذكره مشروطاً وواجباً.

ويستثنى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن "للأراضي الواقعة تحت الاحتلال أو سلطة الحكم الذاتي  
ال فلسطيني بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948". وكالة عامة مطلقة  
وشاملة ومفوضة لرأيها وقولها وفعلها ولها بموجبها توكيل من تشاء من الأشخاص والمحامين بما وكلت به أو ببعضه  
وعزلهم المرة تلو المرة.

الموكـــــــل

الموكـــــــل

التاريخ-----

## وكالة عامة

(للإستخدام داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط)

نحن الموقعون أدناه/ ----- ، واحمل جواز سفر أردني رقم -----  
الصادر في ----- بتاريخ ----- ورقمي الوطني (-----) ، و-----  
واحمل جواز سفر رقم ----- الصادر في ----- بتاريخ -----  
، و----- واحمل جواز سفر رقم ----- الصادر في -----  
بتاريخ ----- ، و----- واحمل جواز سفر رقم -----  
الصادر في ----- بتاريخ ----- ، نقر / بأننا قد وكلنا عنا وأقمنا مقام أنفسنا وعضوا عن ذاتنا وشخصنا  
السيد/ ----- ، ورقمه الوطني (-----) أو رقم جواز سفره (-----)  
-----) وذلك لينوب عنا بالإشراف والمناظرة والإدارة والتصرف الكامل بكافة أموالنا المنقولة وغير المنقولة الكائنة  
في المملكة الأردنية الهاشمية فقط، سواء كانت هذه الأموال تخصنا أو اتصلت إلينا بطريق الإرث الشرعي عن أي كان،  
وبالإجارة وطلب إخلاء المأجور وتوجيه الإنذارات وأوامر الدفع والمطالبة بالفائدة والرهن وفك الرهن والإبراء والبيع  
لمن يشاء بالثمن والبدل الذي يراه مناسباً وقبض الثمن ، وفي شراء وفرز الأراضي وتسجيل الأراضي والعقارات  
والشقق السكنية والسيارات والأسهم في الشركات وسندات التمنية وأية أموال أخرى وتسجيلها بأسمائنا ، وفي طلب  
القسمة وإزالة الشبوع والضم والتوحيد والمبادلة، وفي بيعها والتنازل عنها لمن يشاء وفي إقامة الأبنية والمنشآت  
والحصول على تراخيص الأبنية والمخططات وأذونات الأشغال وكافة التصاريح اللازمة، وفي تأسيس الشركات  
والمؤسسات والمحللات التجارية وغيرها بأسمائنا منفردين / أو بالاشتراك مع الغير أو مع نفسه، وفي إدخال الشركاء  
وتعيين الحصص واستلام أية تعويضات وبدلات استملاك وأية مكافآت ورواتب تقاعدية وريديات وأية مستحقات أخرى  
من أية جهة كانت، وفي كل ما يتعلق بأمور التخارج، وفي القبض والصرف والتوقيع نيابة عنا على كافة الأوراق  
والمعاملات المتعلقة بذلك لدى كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة بما فيها دوائر السير والعدل والجمارك  
وشركات التأمين وضريبة الدخل ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وكافة فروعها وامانة عمان الكبرى والبلديات  
وشركات الكهرباء ومصالح المياه والمجاري والهاتف ومؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الأراضي والمساحة ،  
وعموماً كافة الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية وفي إقامة القضايا الجزائية والحقوقية لدى المحاكم الشرعية  
والمحاكم على اختلاف أنواعها ووظائفها ودرجاتها صلحاً وبدائية واعتراضاً واستئنافاً وتمييزاً وإعادة وتصحيحاً، وفي  
التبليغ وإقامة البينة وإظهار العجز عنها وفي الدخول بصفة شخص ثالث وفي انتخاب الخبراء والمحكمين والمصلحين  
وعزلهم و/ أو التصديق على قراراتهم وفي اعتراض الغير ونقل الدعوى ورد الأعضاء والإشتكاء عن الأحكام وبمراجعة  
دوائر الإجراء وطلب التنفيذ وقبول التسوية و/ أو رفضها، وفي طلب الحبس وطلب إلقاء الحجر وتثبيته أو فكه،  
وبالصلح والإبراء والإقرار غير المضر، وفي قبض ما ينتج عن الأحكام وفي الاقتراض بأسمائنا من البنوك والمؤسسات  
المالية ورهن أموالنا المنقولة وغير المنقولة تأميناً للقروض الممنوحة للغير، وفي فك الرهن وفي فتح الحسابات لدى  
البنوك وغيرها وبالسحب منها والإيداع بأسمائنا والتوقيع عنا لكفالة الغير على عقود التسجيلات لدى البنوك، وفي  
صرف الشيكات واستلام الودائع وأرباح الأسهم من الشركات وفي كل ما يجوز التوكيل به شرعاً وقانوناً ذكر أو لم يذكر  
ولو كان ذكره مشروطاً وواجباً.

ويستنتى من أحكام هذه الوكالة البيع والرهن "للأراضي الواقعة تحت الاحتلال أو سلطة الحكم الذاتي  
الفلسطيني بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948". وكالة عامة مطلقة  
وشاملة ومفوضة لראيه وقوله وفعله وله بموجبها توكيل من يشاء من الأشخاص والمحامين بما وكل به أو ببعضه  
وعزلهم المرة تلو المرة.

الموكــــل

الموكــــلة

الموكــــلة

الموكــــلة

التاريخ-----